تقرير لجنة التحقيق الصهيونية

هنا ملخص لما ورد في التقرير عن المسؤوليات الشخصية لمسؤولين مدنيين وعسكريين بتته الاذاعة الاسرائيلية :

١ ــ رئيس الوزراء مناحيم بيغن : ان اللجنة لا تعتقد بوجوب توجيه اللوم اليه لعدم اهتمامه بمبادرة منه بتفاصيل عملية الدخول الى غرب بيروت ولانه لم يبادر الى توجيه الاسئلة عن اشتراك الكتائب في هذه العملية . ان مهمات رئيس الوزراء متعددة ومتشعبة وان من حقه ان يعتمد على التقارير المتفائلة والمهدئة لوزير الدفاع الذي انبأه بان العملية تسير من دون اي عراقيل وعلى ما يرام . وتصل اللجنة الى نتيجة تقول انه كان من المفروض ان اهتمام رئيس الوزراء بمجريات الاحداث ، بعدما ابلغ ان الكتائب دخلت المخيمين ، كان من شأنه ان يزيد يقظة وزير الدفاع ورئيس الاركان من اجل اتخاذ اجراءات ملائمة لمنع وقوع الاحداث . ان عدم اهتمام رئيس الوزراء بكل الموضوع يلقي عليه نوعا ما من المسؤولية . ومن ثم تكتفي اللجنة باقرار هذه المسؤولية ولا تقترح اتخاذ اي اجراءات بالنسبة الى رئيس الوزراء .

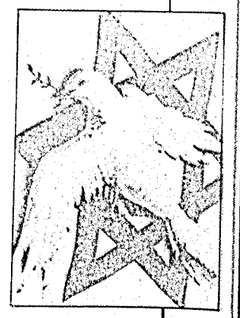

٢ ــ وزير الدفاع السيد اريل شارون : ترى اللجنة انه ينبغي القاء المسؤولية على وزير الدفاع لانه تجاهل الخطر الناجم من اعمال الانتقام وسفك الدماء من قبل الكتائب حيال السكان في المخيمين وان وزير الدفاع لم يأخذ في الحسبان هذا الخطر عندما قرر ادخال الكتائب المخيمين . كما تقع المسؤولية على وزير الدفاع لانه لم يأمر باتخاذ اجراءات ملائمة لمنع خطر المذبحة وفي هذا القصور لم يؤد السيد شارون واجبه الملقى عليه كوزير للدفاع . وترى اللجنة ان مسؤولية شخصية ملقاة على وزير الدفاع كما ترى ان عليه ان يستخلص النتائج الشخصية المناسبة من التقاعس الذي ظهر في اثناء اداء واجبه وانه اذا لزم الامر يمكن لرئيس الوزراء ان يفكر في ما اذا كان عليه ان يستخدم صلاحياته وفق الفقرة ٢١ من قانون تشكيل الحكومة . ووفق هذه الفقرة لرئيس الوزراء الصلاحية بعد ابلاغ الحكومة ان يعلن ان في نيته ان يعفي اي وزير من مهمته .

٣ ــ وزير الخارجية اسحق شامير : ان اللجنة توجه اليه اللوم لعدم اتخاذه اي اجراء لنقل الخبر الذي ابلغه اياه وزير المواصلات السيد موردخاي تسيبوري . عن دخول الكتائب صبرا وشاتيلا . وترى اللجنة ان السيد اسحق شامير اخطأ عندما امتنع عن اتخاذ الاجراءات بعد مكالمته الهاتفية مع وزير المواصلات في هذا الشأن . الا ان اللجنة اكتفت باقرار هذا الامر من دون ان تقترح اتخاذ اي اجراء في حق وزير الخارجية .

٤ ــ رئيس الاركان الجنرال رافائيل ايتان : ترى اللجنة ان رئيس الاركان بعدما تلقى المكالمة الهاتفية من قائد المنطقة الشمالية والتي جاء فيها ان رجال الكتائب يبالغون في اعمالهم في صبرا وشاتيلا كان عليه ان يرى في هذه المكالمة انذرا بخطورة بخطورة الموقف .وان اعمال ذبح تجري في المخيمين وكان عليه اتخاذ اجراءات ملائمة لمعالجة الموقف . وتصل اللجنة الى نتيجة مفادها ان رئيس الاركان سينهي اعماله في شهر نيسان المقبل ولما كان موضوع تجديد خدماته لم يرد في الحسبان . فان لا جدوى من تقديم اقتراح بالنسبة الى تمديد خدماته او عدم تمديدها كرئيس للاركان . ولذلك قررت اللجنة اقرار مسؤوليته من دون اقتراحات اضافية .

٥ ــ رئيس قسم الاستخبارات (العسكرية) الميجر جنرال يهوشع ساغي : ترى اللجنة انه كان من واجب الجنرال ساغي ان يبدي يقظته بالنسبة الى مهمة الكتائب لدى دخولهم غرب بيروت بعد اغتيال (الرئيس المنتخب) بشير الجميل وكان عليه ان يحذر في صورة واضحة وحازمة من المخاطر المتوقعة من دخول الكتائب وان امتناعه عن القيام بذلك هو بمثابة عدم القيام بواجبه كرئيس لقسم الاستخبارات .

٦ ــ رئيس المؤسسة الخاصة بالامن (الموساد) : ان اللجنة لا تعتقد بامكان القاء المسؤولية في هذه الحال عليه لأنه بدأ ممارسة مهماته في ١٢ ايلول الماضي أي قبل يومين من اغتيال بشير الجميل ولأن دخول الكتائب صبرا وشاتيلا لم يناقض التقويم العسكري لهذه المؤسسة . وتكتفي اللجنة بهذا الاقرار .

٧ ــ قائد المنطقة الشمالية الميجر جنرال أمير دروري : تقرر اللجنة انه كان من واجب قائد المنطقة الشمالية ان يحذر رئيس الاركان يوم ١٧ ايلول عند مقابلته له في بيروت من ان خطراً يتهدد سكان المخيمين من استمرار وجود الكتائب هناك وانه ينبغي اخراجهم من دون أي تأخير واتخاذ الاجراءات للحفاظ على سلامة السكان . ان امتناع الميجر جنرال دروري عن اتخاذ أي عمل في هذا الشأن هو بمثابة اهمال في تأدية الواجب الملقى عليه (...) ان قائد المنطقة الشمالية اتخذ بعض الاجراءات لوقف اعمال الكتائب والذنب الملقى عليه هو انه لم يمض قدماً في ذلك .

٨ ــ قائد الكتيبة اللفتنانت جنرال آموس يارون : ان عدم ابدائه اليقظة حيال موضوع استمرار عمليات الكتائب يتمثل في عدم اصداره أي أوامر لمنع الكتائب من استبدال قواتهم يوم الجمعة وفي انه لم يفرض أي رقابة على تحركاتهم من المخيمين واليهما . وقررت اللجنة ان اللفتنانت جنرال يارون ، أهمل تأدية واجبه الملقى عليه وتقترح اللجنة الا يشغل اللفتنانت جنرال يارون أي منصب قيادي في جيش الدفاع الاسرائيلي لمدة ثلاث سنوات .

٩ ــ المساعد الشخصي لوزير الدفاع السيد آفي دوداي : « قالت اللجنة انه لم يثبت أنه قد امتنع عن تأدية واجبه الملقى عليه ولم تقترح اللجنة اتخاذ أي اجراء بالنسبة اليه » .

المسؤولية المباشرة

الى ذلك تضمن التقرير ، وهو في شكل كتاب ، وصفا للوضع في بيروت قبل المجزرة بما في ذلك اغتيال الشيخ بشير الجميل ودخول القوات الاسرائيلية بيروت الغربية عقب ذلك . ومما جاء فيه : « توصلت اللجنة الى نتيجة تقول ان المسؤولية المباشرة لتنفيذ المذبحة في صبرا وشاتيلا تقع على قوات الكتائب . وتقول اللجنة انها لم تعثر على دلائل تشير الى ان رجال الكتائب تلقوا اوامر واضحة من قيادتهم بان ينفذوا هذه المذبحة ولكن من الواضح ان القوات التي دخلت المنطقة كانت متشبعة لروح البغضاء ضد الفلسطينيين وذلك اثر الاعمال الفظيعة والاصابات البالغة التي عاناها المسيحيون في اثناء الحرب الاهلية في لبنان من قبل الفلسطينيين ومن قبل الذين قاتلوا الى جانبهم . اضف الى ذلك شعور البغضاء والرغبة في الانتقام اثر اغتيال الزعيم المحبوب للكتائب بشير الجميل واغتيال عشرات من رجال الكتائب قبل يومين من دخول الكتائب المخيمين (...) ان اية مسؤولية مباشرة لا تقع على دولة اسرائيل او على الذين عملوا باسمها في المنطقة(!) .

اما بالنسبة الى المسؤولية غير المباشرة فيقول تقرير اللجنة : « ان القرار المتعلق بادخال الكتائب مخيمي اللاجئين اتخذ من دون اخذ المخاطر المتعلقة بهذا القرار في الحسبان ، تلك المخاطر التي كان على متخذي القرار الرئيسيين ومنفذيه ان يكونوا على الاطلاع مسبق عليها . وكان على هؤلاء ان يعرفوا ان الكتائب سينفذون مذابح واعمال فظيعة في سكان المخيمات وان متخذي القرار لم يتفحصوا الوسائل لمنع هذه المخاطر وانه عندما بدأت الانباء ترد عن اعمال الكتائب في المخيمين لم تعر هذه الانباء الاهتمام اللازم ولم تستنتج النتائج الصحيحة منها ولم تتخذ الاجراءات الحازمة والفورية لكبح جماح الكتائب ووقف اعمالهم . وبهذا يوجد تعبير وتلخيص عن المسؤولية غير المباشرة لاسرائيل بالنسبة الى ما جرى في صبرا وشاتيلا » .

ردود الفعل على توصيات لجنة كاهان

اثار تقديم لجنة التحقيق الصهيونية لتوصياتها بشأن المسؤولية التي تقع على عاتق « الكتائب » ومسؤولين « اسرائيليين » تجاه مجزرة المخيمات الفلسطينية ردود فعل واسعة ومتضاربة .

ففي حين ألصق تقرير اللجنة المسؤولية المباشرة بحزب « الكتائب » ، الصق المسؤولية غير المباشرة ببعض المسؤولين « الاسرائيليين » . .

مصادر حزب « الكتائب » ذكرت في تعقيبها على تقرير اللجنة لأنها لن تتدخل في الشؤون الداخلية « لاسرائيل » ، وأن اعلان التقرير هو شأن « اسرائيلي » خاص ، كما ذكرت انها تنتظر نتائج التحقيق التي تجريها السلطات اللبنانية للبت بموضوع المسؤولية تجاه المجزرة .

اجهزة الدعاية الصهيونية والمؤيدة لها في الغرب استغلت مناسبة صدور التقرير لاعادة الاعتبار لصورة « اسرائيل » في العالم ، ولمحاولة طمس الاعمال « الاسرائيلية » الوحشية اثناء حرب لبنان ، وللتمويه على دورها الحالي في الضفة الغربية ولبنان .

ردود الفعل الفلسطينية والعربية كان ابرزها تصريح الاخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية ل م . ت . ف . الذي طالب بمحاكمة المسؤولين « الاسرائيليين » والامريكيين في محاكمة دولية على غرار محاكمة النازيين في نورمبرغ .

أما وزير الخارجية الامريكية شولتز فقد اعتبر تقرير اللجنة بمثابة « مثال رائع للديمقراطية الحقيقية » ، وقد عبر المستشار النمساوي برونو كرايسكي عن موقف مشابه .

وذكرت وكالة تاس السوفياتية أن تل أبيب حاولت تشويه الوقائع ، ومع ذلك اضطرت اللجنة الى الاعتراف بمسؤولية بيغن وشارون وشامير .

ومن الجدير بالاهتمام أن اعفاء « اسرائيل » من المسؤولية المباشرة عن المجزرة ، عدا أنه يخالف الواقع ، الا انه يتحول بواسطة اجهزة الاعلام « الاسرائيلية » الى محاولة لتبرئة « اسرائيل » من كل جرائم الحرب . أما على صعيد رد الفعل الداخلي في الكيان الصهيوني ، فقد ذكّرت الاذاعة « الاسرائيلية » مساء الخميس أن مظاهرات عديدة مؤيدة لقرارات اللجنة أو معارضة لها قد قامت في تل أبيب والقدس .

ومن المتوقع أن تتواصل ردود الفعل في الكيان الصهيوني الى درجة تطوّل فيها كل القوى السياسية القائمة ، اضافة الى الاوساط الاجتماعية والنقابية .

الدولة والديمقراطية !

في « اسرائيل » تعمل السياسة تحت امرة التاريخ ، وتستمد جوهرها من فكرة دينية . هذا التصنيف يضعها ، ايديولوجياً في خانة فريدة ، ما من دولة في الكون المعاصر تشبهها ، وربما ليس لها من نموذج الا في الدولة الدينية التي عرفتها القرون الوسطى .

دولة ينقسم العالم في نظرها الى يهود وغير يهود ، لا تشبه الا نفسها .

ومع ذلك ، وبرغم ذلك ، تمتاز هذه الدولة بدينامية هائلة ، بطاقة انفجارية كأنها كمنت لقرون عديدة ثم انبثقت مرة واحدة مزيجاً من الحقد والتعصب والاجرام وكذلك مزيجاً من التوراة ومعطيات العلم الحديث .

« اسرائيل » دولة قمعية عرقية اذا كان المقياس موقفها من غير اليهود ، لكنها ديمقراطية اذا كان المقياس الممارسة السياسية للمستوطن اليهودي ، واذا ما قورنت حالة المستوطن اليهودي من حيث ممارسة حقوقه السياسية وموقفه من الدولة وموقف الدولة منه ، اذا ما قورنت بجميعها بحالة المواطن العربي مثلاً ، من حيث ممارسة حقوقه السياسية وموقفه من الدولة وموقف الدولة منه ، يبدو المستوطن اليهودي وكأنه يعيش في النعيم .

فلنأخذ حالة اريك شارون مثلاً ، في تل أبيب تخرج التظاهرات المؤيدة والتظاهرات المعارضة ، ويعرب الاشخاص عن رأيهم بصراحة بعضهم يريده ان يستقيل وبعضهم يريده ان يبقى ، بلا خوف من احد ، بلا اعتقالات ولا سجون .

نحن نعرف وحشية « اسرائيل » ليس عن طريق التلفزيون مثل اي مواطن آخر في العالم ، ولكن بالعين المجردة . ولكن اي مواطن آخر في العالم يرى مناحيم بيغن رئيس الوزراء او ايريك شارون وزير الدفاع ، وقد مثلا أمام لجنة تحقيق سيتأثر بالطبع .

من أين يستمد هذا المجتمع ديناميته الهائلة ؟ وكيف يُسَخّر العلم في خدمة التوراة ؟ عادة ، وهذه مسألة تبدو شائعة في علم النفس ، يحاول المقموع ان يتماهى مع القامع ، ويحاول ان يكونه .

ومع وعينا لهذه المسألة ، وعدم رغبتنا في التماهي مع « اسرائيل » ، أو في ان نكونها ، لا يغيب عن بالنا أننا يمكن ان نتعلم من الاعداء ، على الاقل من اجل هدف سريع ومباشر ونفعي : من أجل ان نهزمهم .

لا يمكن هزيمة مجتمع ديناميكي حي ، الا بديناميكية مضادة ، الا بالتحرر من القمع النفسي والعقلي الذي يكرسه غياب الحريات الفردية والسياسية .

والفرق بيننا وبين الديمقراطية التي يعيشها المستوطن اليهودي ، اننا لا نريد دولة في خدمة التاريخ ، بل دولة في خدمة البشر .

حسن خضر

اللجنة الدولية للتحقيق بغزو لبنان تنشر تقريرها في لندن

اكدت لجنة الحقوقيين الدولية التي شكلت في لندن للتحقيق في غزو « اسرائيل » للبنان ، والمجازر التي ارتكبتها في مخيمي صبرا وشاتيلا ، وتضم رجال قانون ينتمون الى عدة بلدان اكدت (ان السلطات او القوات المسلحة « الاسرائيلية » تورطت بشكل مباشر او غير مباشر في مجازر صبرا وشاتيلا) .

وطالبت اللجنة التي زارت لبنان و« اسرائيل » والاردن وسوريا اثناء الغزو « الاسرائيلي » للبنان ، بعد دراسة للمواد التي جمعتها استغرقت اكثر من ثلاثة اشهر ، بمحاكمة المسؤولين عن هذه المذابح بتهمة « مجرمي حرب » .

جاء ذلك في التقرير الذي نشرته اللجنة مؤخرا في العاصمة البريطانية لندن . ويحمل عنوان « اسرائيل في لبنان » .

وذكر « شين ماكبرايد » رئيس اللجنة ووزير الخارجية الايرلندية السابق ، ان غالبية الدول الاعضاء في اللجنة القانونية اتفقت على ان ما قامت به السلطات « الاسرائيلة » يشكل نوعا من المذابح ضد الفلسطينيين ، بيد ان اثنين من اعضاء اللجنة ذكرا ان ما قامت به « اسرائيل » يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي .

وقالت اللجنة « ان الغزو الاسرائيلي للبنان في شهر حزيران الماضي يمثل عملا عدوانيا منافيا لقواعد القانون الدولي » .

يشير تقرير اللجنة التي شكلت في شهر آب الماضي بشكل خاص الى « ان استخدام القنابل الحارقة والانشطارية ضد مخيمات اللاجئين والمستشفيات والمدارس لا مبرر له من حيث الضرورة العسكرية » .

وجاء في التقرير « ان الاسرائيليين » استخدموا وسائل لا تتناسب مع الهدف المنشود بقصف اهداف غير عسكرية بشكل متعمد وغاشم ، وبقصف المدن والقرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية بصفة دائمة » .

واشارت اللجنة الى « ان اعتقال اللاجئين الفلسطينيين واساءة معاملتهم من السلطات الاسرائيلية ، ورفض منح وضع اسير حرب للمقاتلين الفلسطينيين الذين اسروا تشكل انتهاكات للقانون الدولي » .

ودعا التقرير الى « ان تستبدل القوة المتعددة الجنسيات بقوة تابعة للامم المتحدة توكل اليها مهمة حماية مخيمات اللاجئين الفلسطينيين » وطالب « الحكومة الاسرائيلية » بان تدفع الى الحكومة اللبنانية تعويضات تتناسب وحجم الاضرار التي تسببت فيها العملية العسكرية ، وان تعوض مؤسسات المساعدة كالصليب الاحمر ، ما دفعته خلال النزاع .

وحض البلدان الاعضاء في الامم المتحدة على وقف اي معونة عسكرية لاسرائيل في انتظار قبولها بما طالبها به التقرير .